

الفصل الثامن

حاجز المعرفة العالمي (*)

تحديات للجامعات

التطور والنمو هو أحد التحديات الرئيسة للجامعات. فهو يتدخل في الأسس العلمية للتدريس الجامعي. وكتطبيق لتلك الفكرة على المجتمع، يمكن القول بأن التطور والنمو أصبحا جزءاً من اللغة العلمية والسياسية للعالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية. لكن كيف يمكن للأكاديميين الكلام عن النمو الإنساني والاقتصادي والاجتماعي؟ في حين أننا ندرك أن الظلم وعدم المساواة الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية أصبحت أكثر اتساعاً وعمقاً في جميع أرجاء المعمورة عن ذي قبل، خصوصاً في العشرين سنة الماضية. أضف إلى ذلك أننا ومنذ السبعينيات من القرن الماضي نتكلم عن التنمية المستدامة، ومع ذلك تشير المؤشرات بكل وضوح إلى أن التنمية التي تم تحقيقها إلى الآن ليست مستدامة من الجانب الإنساني والبيئي والاجتماعي والاقتصادي.

فهذا التحدي نشأت عنه ثلاث قضايا رئيسة، ينبغي أن تتعامل معها الجامعات. القضية الأولى هي الحاجة إلى الصرامة العلمية تجاه المعرفة العلمية التي تنتجها جامعاتنا. فإنتاج المعرفة العلمية أصبح وبصورة متزايدة يتأثر بالطلبات العالمية الملحة، والتي تأخذ الطابع الإلزامي؛ خصوصاً تلك المتعلقة بالمصالح الشخصية مع القوى العسكرية والاقتصادية. أما القضية الثانية فتتعلق بالمسؤولية الأخلاقية للأكاديميين، فهل يستطيع الأكاديميون الاستمرار في الالتزام بحيادية العلم، في مواجهة التنمية غير المستدامة والنظام الذي أفرزه اقتصاد السوق الرأسمالية؟ وهل يستطيع الأكاديميون التناغم مع الأسطورة القائلة أن النقد البناء لنظام سائد ممكن ومباح، لكن النقد الشديد قد يساوي إرسال اقتصاد السوق الرأسمالي إلى الجحيم دون مبرر. أما القضية الثالثة فهي تتعلق بوظائف الجامعة.. فهل تستطيع العيش مع منطلق للسماح بتقسيم جديد للبشرية أو المعرفة العلمية؟

(*) تأليف ريكاردو بتريللا Riccardo Petrella

عموماً سنضع هذه النقاط فى الاعتبار، وسنقوم بمناقشتها فى عرضنا المختصر والمهم القادم، وسنحاول التوصل لمجموعة من المقترحات، إن المعالجة العلمية والسياسية لأية قضية فى الوقت نفسه (ما يسمى الوعى الاجتماعى) هى خليط من تراكم وتقبل المعرفة العلمية، والتي قد تكون أنتجت فى مكان آخر قبلنا، وفى الوقت نفسه تحدى ونقد المعرفة الجديدة المبنية على المعرفة القديمة، وعلى أية حال هذا لا يكفى خصوصاً على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والحضارى، فلا بد من بذل قصارى جهدنا لوضع مقترحات جديدة، تهدف إلى تشجيع التطوير وإيجاد مواقف وحلول بديلة جيدة.

التمهية فى الأزمات: مصطلح من أجل العالم والمجتمع

إن طبيعة النمو الذى وضعت أسسه النظرية وفرضياته وتم ممارسته فى أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الثانية كانت على أسس اقتصادية وتكنولوجية محددة تتعلق بمصطلح نمو (زيادة) الانتاج والاستهلاك والدخل النقدى والمالى، وعلى أية حال.. فإنه لم يعد يخفى على أحد أن التنمية دائمة العمل تحت الأزمات منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى وإلى الآن، وإن ظهر على بعض القادة السياسية لبعض الدول القوية كالرئيس الحالى للولايات المتحدة مثلاً أنهم غير واعين بذلك.

فمنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، أحاطت مجموعة من العوامل بعالم القوى بما فيها العالم الأكاديمى، وذلك عند حديثنا بالدرجة الأولى عن التنمية البشرية فى مقابل التنمية الاقتصادية المادية المبنية على التكنولوجيا والمال ثم بعد ذلك الحديث عن التنمية المستدامة، من هذه العوامل ما يلى: تشبع اقتصاديات الدول الغربية، انهيار النظام المالى العالمى الذى أسس بعد الحرب العالمية واستبداله بنظام جديد غير مستقر تتحكم فيه قوى المضاربة فى العالم، الريادة فى الأزمات البيئية بالإضافة إلى كوارث المدن والنمو اليومى الضعيف، والزيادة فى الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الدول والفئات الاجتماعية داخل الدول، والتي بدأت فى الثمانينيات من القرن الماضى.

من أجل ذلك كله، يمكن القول بأن العشرين سنة الماضية أضرت بوضع البشرية على هذا العالم، مع وجود بعض الاستثناءات، إذا ما تم الاعتماد فى الحكم على بعض معايير الرفاه والغنى لمجموعات قليلة من سكان العالم.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا: هل تستطيع الجامعات الاستمرارية فى استثمار مئات الملايين من اليورو (العملة الأوروبية) سنوياً على المستوى العالمى فى التدريس والبحث العلمى المتعلق بقضايا التنمية المستدامة والتنمية بصفة عامة دون توجيه إداة إلى الآثار السلبية والمخادعة وغير الكافية للتنمية الحالية، ودون البحث عن حلول بديلة واقعية لهذه الآثار؟

يصعب للغاية على أجزاء كبيرة جداً من البشر المحرومين من الثروة (ما يقرب من ٢,٧ مليار نسمة يعيشون فى فقر مدقع فى الوقت الراهن) تقبل أن عدداً كبيراً من الباحثين فى الجامعات، والذين يطلق عليهم أساتذة الجامعات يواصلون تقديم البراهين العلمية (كما حصل قريبا فى قمة جوهانسبرج) لدعم مصالح بعض الجهات، فهذه المصالح يدافع عنها عديد من الشركات الضخمة متعددة الجنسيات والمتخصصة فى الصناعات الكيماوية والبنولية والدوائية وصناعات السيارات والمياه والحاسوب والبناء والاتصالات والصناعات الزراعية، كما أنه يدافع عنها بالمعدات العسكرية للولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وبقوة الهند والصين وروسيا الاتحادية، كما يدافع عنها أيضا الصفوة التى تملك عناصر القوة فى دول الشمال، كما يمكننا التساؤل أيضاً لماذا الغالبية من الأكاديميين الذين يدعمون فكرة التغذية المعدلة وراثيا وحقوق الملكية الفكرية فى حقل الأبحاث الحيوية على علاقة وطيدة بالدعم المادى المقدم للبحث العلمى من الشركات الضخمة المتخصصة فى الصناعات الدوائية والكيماوية والزراعية، وبعض العوامل الأخرى المعلقة بهذه الشركات، وكمثال آخر نجد أن معظم الأكاديميين الذين يدعمون وبكل وضوح فكرة جعل الماء يعامل كسلطة ويدعمون أيضا رفض العديد من القادة السياسيين فى الغرب معاملة الماء كحق من حقوق الإنسانية هم خبثاء يعملون لحساب أو باتصال مع شركات المياه العالمية مثل (Suez Ondeo- Vivendi Environment) فكل هذه الشركات مثملة، وبقوة وبصفة واسعة فى الندوة العالمية الثانية للمياه فى هيج فى مارس ٢٠٠٠ وفى قمة جوهانسبرج فى سبتمبر ٢٠٠٢.

أخيراً لابد من طرح سؤال أخلاقي مهم جداً عن التوجه السائد الآن بين عديد من الجامعات فى العالم الغربى لاختزال الاقتصاد فى منحى نظرى، مكشوف مبنى على ما يدعى النموذج الكمى والخالى من القيم، والذى يدرس فى برامج ماجستير إدارة الأعمال (MBA)، فالمثال الحالى الواضح لهذا التوجه يأتى من ألمانيا حيث قامت الحكومة الاتحادية بتقديم الدعم السياسى والأخلاقي لإنشاء كلية التجارة الأوروبية فى برلين، بدعم من عديد من الشركات الخاصة الألمانية، والهدف من هذه الكلية الجديدة هى المنافسة مع الكليات العريقة، التى تطرح برنامج الماجستير فى إدارة الأعمال (MBA) مثل NSEAD فى فوتينيو، و MED فى برشلونة، و MD فى لوزيانا وكلية التجارة فى جامعة هارفارد، على الرغم بأنه وإلى الآن لا تزال ألمانيا تقاوم ثقافة MBA الماجستير فى إدارة الأعمال.. إن هذا التوجه يبرهن على أن الجامعات بعيدة كل البعد عن تبنى مواقف ناقدة وواضحة وصارمة تجاه عملية التنمية الحالية أو ما يدعى فى الوقت الراهن التنمية البشرية أو التنمية المستدامة، بل هى، على العكس من ذلك، تعمل بصورة متزايدة للاشتراك فى تطوير التعليم والتدريب المتعلق بالتنمية المتمركزة حول المؤسسات الخاصة وحول منطوق زيادة تقدير رأس المال المادى، وبصورة أكثر تحديداً، يمكن القول، زيادة القدرة التنافسية للشركات متعددة الجنسيات الخاصة لغزو الأسواق العالمية وبقائها فيها وزيادة كفاءة رأس المال.

وفى هذا الوضع ما المعنى الحقيقى للمعرفة العلمية إذا ما تم ربطها بالدور الرئيسى للتنمية؟ بمعنى آخر التنمية لمن؟ وبواسطة من؟ وكيف؟ ولتحت أية ظروف؟

الحاجة إلى الصرامة العلمية على الانتاج المعرفى

إن الصرامة العلمية تتطلب مهم جداً فى جميع حقول المعرفة العلمية المرتبطة بصورة مباشرة بالعالم الحى (الكائنات الحية)، وخصوصاً المرتبطة بحياة البشر (الأحياء، الطب، المعلوماتية، الاتصالات، الطاقة، الاقتصاد، القانون، علم البيئة... إلخ) ذلك أن المعرفة العلمية زادت من قدرة الإنسان على التدخل فى جميع الظواهر الحية، فهذه الثورة فى قدرات الإنسان قد تؤدى إلى عديد من التجاوزات، والتى يمكن إثبات جزء منها فى الوقت الراهن، فلا يمكن ترك العلماء يتحكمون بالقوى

العلمية المتاحة لهم بناءً على معاييرهم الأخلاقية التي يتطوعون بها فتجارب ترك العلماء للمعايير الأخلاقية، التي يتطوعون بها أثبتت الجوانب السلبية من خلال سلوكياتهم مع الشركات.

فمن وجهة نظري، توجد حاجة ملحة وبصورة سريعة لمزيد من الصرامة العلمية؛ وبالأخص في ثلاثة مجالات: المجال الأول يتعلق بتحديد وتشجيع وإدارة الحياة وحق الحياة وحق الإنسان في العيش، إن الحاجة للصرامة العملية يمكن تلخيصها في هذا المجال بصور مختلفة من التشجيع والإدارة، التي يعبر عنها بالاعتداءات والاعتصابات على حق الأشخاص في الحياة، بالإضافة إلى الإتجار بالحياة وسلب الحياة والتحكم فيها من قبل الجهات الخاصة، مثل: القتل الرحيم مثلاً من أجل دوافع اقتصادية، والإتجار بالأعضاء الحية وخصخصة الخدمات الصحية رغم ضرورتها للحياة الإنسانية الكريمة، هذه فقط بعض المواضيع في المجالات العلمية، التي لا بد من ضمان صرامة علمية شديدة عليها، والتي لا يمكن أن تكون إلا من خلال نظام صارم ومسؤولية عظيمة وحقيقية من قبل الأكاديميين تجاه مجتمعاتهم والأجيال القادمة، والتي يمكن إبرازها من خلال تطبيق الصرامة العلمية، بالإضافة إلى الأشياء الأخرى المتعلقة بالتدابير الوقائية التي يمكن تطبيقها.

المجال الثاني هو ما يتعلق بموضوع العولمة، فالنظريات السائدة اليوم في هذا المجال هي تلك المبنية على أطروحات، لا تحترم معايير المصادقية العلمية كتلك الأطروحات في المذهب التاريخي الطبيعي وحتمية الأطر الحالية والمحتوى المتعلق بالعولمة الاقتصادية والمالية لاقتصاديات الدول الغربية، إن الغموض النظري والسياسي الذي يحيط بالجدل حول العولمة لا يعكس تنوع المواقف ولا الظاهرة نفسها، ولكنها تعكس بصورة رئيسية الضعف في الأسس النظرية والأساليب العلمية بسبب الحياة الأكاديمية بالتفكير من منطلق الإدانة أو الوضع الأريخ، عندما تعتقد بعدم إمكانية اتخاذ مواقف ناقدة من العولمة الحالية وأن الخيار الوحيد المعقول هو الضبط والتنظيم الإنساني والاجتماعي للعولمة الحالية، وذلك ينطبق أيضاً على الأطروحات المتعلقة بمجتمع المعرفة والاتصالات على اعتبار أنها على المسار نفسه مع العولمة والمجتمع الجديد، الذي نشأ خلال الثلاثين سنة الماضية، فهذه الأطروحات المتعلقة بحتمية

العولمة ومجتمع المعرفة ضعيفة من الناحية العلمية، وذلك يعكس من خلال اللغة المنمقة للطبقة المسيطرة على العالم اقتصاديا، والتي تحاول أن تخضع العالم من خلال تبرير خططها وأحلامها لتقييم سلطتها في جميع أنحاء العالم، وفي حقيقة الأمر أن الغالبية من الأكاديميين لديهم الرغبة في دعم وتدبير هذه الخطط والأحلام، الأمر الذين يجعلنا جميعا نتحمل مسؤولياتنا العظيمة تجاه ذلك.

المجال الثالث يتعلق بجميع المفاهيم والحقائق المتعلقة بالإنسانية، المجتمع الدولي، مالت دويل، البضائع العالمية الأساسية، القانون الدولي والتي من خلالها يمكن التعرف على فكرة وظاهرة السيادة (أى سيادة لمن؟ وكيف؟)، الأمن (أمن من؟ وأى نوع؟ وبواسطة من؟) التمثيل السياسى الدولي والحكومة الدولية (وليس الوهم الأكاديمي والسياسى الكبير عن طريق انتحالهم صفة الحكومة)، الخدمات العامة الدولية، النظام الضرائبى، والعلاقة بين المحلية والعالمية، ففى هذا المجال بدأ العلماء مغامرة مذهلة فى عالم المعرفة، ذلك أن التأجيل فى الوقت الراهن خطر جداً، فهذه الشعارات (وهى قصيرة المدى) وجدت وسوّقت عن طريق الغرب والمتأثرين به لخدمة الأقوياء، الذين لا يستطيعون استبدال الأطروحاتهم بتلك التى تعتمد على قاعدة صلبة من الجهد والصدق النظرى والعملى، فعلى العلماء البدء فى تسويق هذه الأطروحات، فلحسن الحظ أنهم ليسوا بحاجة للبدء من المربع الأول فمن الصين إلى الهند ومن أفريقيا إلى العالم العربى ومن اليونان إلى روما إلى كنت.. لدينا مخزون ضخم جداً من المعرفة العلمية والخبرات.

مواجهة عدم استدامة التنمية العالمية

لحسن الحظ ظل عدد قليل جداً من الأكاديميين خلال الخمسين سنة الماضية مع بعض الآخرين الذين يمثلون الالتزام الحضارى لمجتمعاتنا على إدراتهم الآثار السلبية للتنمية المتعلقة بالصناعات الكيمايائية على صحة الإنسان، وبالأخص على صحته فى العمل، كما أنهم دقوا جرس الإنذار وجعلونا أكثر وعياً بالأخطار التكنولوجية الرئيسية. ومن الواضح الآن أن الوضع الراهن للتنمية الاقتصادية عبر المستدامة سيكون أسوأ بمراحل على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضارية، لولا وجود هذه الأقلية النشطة والناقدة والمعارضة لها. فهم لا يعانون

فقط لإدانة السلوكيات الخاطئة من المجتمع، والتي تسيطر عليها الروح التجارية ومناطق الإنتاج العالمى التى تخدم مصالح رأس المال الخاص، بل يتخطون ذلك لاقتراح أولويات أخرى للعلوم والتكنولوجيا ومختلف التطبيقات العملية لها.

ولعل الحاجة للمضى قدماً فى هذه المعاناة من قبل الأكاديميين أصبحت الآن أكثر إلحاحاً، فيجب على الأكاديميين ممارسة مسؤولياتهم فى الضغط بصورة واضحة وغير متساهلة فى ثلاثة مجالات على وجه الخصوص، هى: الحرب والعنف والظلم.

الحرب دائماً ما تقسم الأكاديميين، واليوم هذه المقولة أكثر صدقاً من أى وقت مضى، خصوصاً مع إعلان القوة العظمى، المسيطرة فى العالم، الحرب الشاملة والعالمية والوقائية على ما يدعى الإرهاب والتي لا يمكن تفاعلها وأنها حتمية، فمن وجهة نظرى.. فإن مقاومة ومعارضة هذه الحرب من قبل الأكاديميين ليست بالقوة والثبات التى ينبغى أن تكون عليه، فنحن ندرك أن الذى يجعل بعض الناس يقفون مع حرب شاملة وعالمية وطويلة هو توفيرها الواضح ضمناً لميزات ضخمة للبحث العلمى فى مختلف المجالات، وعلى أية حال فإن ذلك لا يبرر المعارضة والمقاومة الهزيلة من قبل الأكاديميين.

إن العنف متأصل وملازم فى اقتصاد السوق الرأسمالى التنافسى المتحرر والمتأثر بالخصخصة، والذى يؤثر من حيث البنية على الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، المحلات الصغيرة وصغار المزارعين الذين يعزلون جانباً بصورة مستمرة فى البلدان المتقدمة، كما يوجد عنف ضد عمال النفع العام والموارد البشرية وضد صغار المستثمرين فى الأسهم، إن نظام التقاعد الهش لصغار المستثمرين يشكل سيقاً على رقابهم، يغذى الشعور بعدم الأمان المنتشر بين أوساط الأشخاص ذوى كالموارد المتواضعة.

كما يوجد عنف ناتج من أن الأقوياء والقادرين على المنافسة هم الواعدين للغنى والقوة، كما يوجد عنف ضد البيئة والتي ستستمر فى معاناتها حسب المعلومات المعروضة فى قمة جوهانسبرج، عنف ضد الأقليات الحضارية والمرهون كبقائهم بنجاحها فى أن تصبح سلعة وجزعاً لا يتجزأ من أكبر تجارة رابحة عالمياً.

كان ينبغي على الأكاديميين الذين حضروا قمة جوهانسبرج ألا يؤيدوا التقرير الختامي، الذي اعتمد في القمة بسبب القضايا المتعلقة بالظلم فيه. ففي قمة جوهانسبرج تم قبول فكرة أن الظلم حتمي رسمياً، ومن قبل شرائح موسعة من المشاركين، وكان ينبغي على الأكاديميين أن ينسحبوا من القمة فور أن اتضح لهم جلياً أن الحضور الرسمي للقمة - بما فيهم الأمين العام للأمم المتحدة مؤيد بأقوى دولة في العالم - قرروا الوصول لاستنتاج مفاده تأكيد أن أقصى هدف يمكن أن تضعه القمة لنفسها هو تخفيض عدد الفقراء في العالم إلى النصف بعام ٢٠١٥، هذا الهدف الذي وضع نفسه في قمة الألفية التي عقدت في نيويورك في سبتمبر ٢٠٠٠، وكررت أيضاً بالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتري في مارس ٢٠٠٢.

ومع ذلك.. فإنه مع التحديد الذي كشف عنه في الإعلان السياسي الختامي في قمة جوهانسبرج، والذي اعتبر عدد الأشخاص الفقراء حول العالم كمرجع ٣, ١ مليار والذي تم تعريفهم على أنهم الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم، الأمر الذي يعني أن قادة العالم قبلوا هدفاً طموحاً لهم، وهو أن يكون في العالم ما يقرب من ٣ مليارات و ٥٠ مليون فقير في عام ٢٠١٥، فبحسبة بسيطة جداً إذا ما اعتمدنا على إحصائيات الأمم المتحدة، والتي تقر وجود ما يقرب من ٢, ٧ مليار فقير (الذين يقل دخلهم عن دولارين يومياً) حالياً منهم ٣, ١ في فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥ يصبح لدينا ٦٥٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع أضف إليهم ما يقرب من ٤, ١ مليار شخص، يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.. ويصبح المجموع مليارين وخمسين مليون.

وبما أن الزيادة السنوية في سكان الكرة الأرضية ٨٠ مليون مولود سنوياً، فيجب إضافة هذه الأعداد إلى المجموع أيضاً، بمعنى آخر زيادة بمقدار ٢, ١ مليار (٨٠ مليون * ١٥ سنة)، وبما أن معظم هؤلاء المواليد سيولدون في دول فقيرة موجودة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وما يقرب من ٢٠٠ مليون تقريباً يتوقع أن يكونوا في دول غنية نسبياً، بمعنى أنه سيكون مليار فقير إضافي بحلول عام ٢٠١٥، أي إن المجموع سيصبح ٣ مليارات و ٥٠ مليون فقير، إذاً فنحن نعيش في ظلم إنساني واجتماعي واضح، ولا ينبغي لأي أكاديمي أن يدعم مثل هذا المصير.

الجامعات والفجوة المعرفية

نعنى بالفجوة المعرفية الموجودة بين الذين ينتجون ويتحكمون فى استخدامات المعرفة وأولئك المستثنيين من ذلك، أو أنهم غير قادرين على امتلاك أسباب إنتاج أو التحكم بتطبيقات المعرفة، إن الفجوة المعرفية مرتبطة بصورة وثيقة مع بعض النظريات السائدة فى الولايات المتحدة فى الثمانينيات من القرن الماضى بنشوء الاقتصاد المبنى على المعرفة، وكتيجة مفترضة للمجتمع المبنى على المعرفة، وهذه النظريات أصبحت كتنبجة الكتاب المقدس الجديد لليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، وفى الاتحاد الأوروبى تم تبنى هذه العقيدة الجديدة الناتجة من الرغبة فى المنافسة فى الثمانينيات وعولمة التحرر الاجتماعى فى التسعينيات من القرن الماضى، واليوم يؤمن جميع السياسيين والزعماء الاقتصاديين فى بلدان الاتحاد الأوروبى تقريباً بمساعدة الأكاديميين خطأ نموذج المنافسة والعولمة والاقتصاد المعرفى، الذى اتبعوه. فحسب نظريات الاقتصاد الموجه بالمعرفة ومجتمع المعرفة الذى طور من قبل الأكاديميين فى جامعاتنا أصبحت المعرفة المصدر الرئيس للبنى، فالمعرفة مثلت رأس المال الرئيسى وأكثر السلع الاقتصادية تحديداً، والتى ينبغى ضمان وحماية حقوق ملكيتها الفكرية.. لذلك اكتسب قانون الملكية الفكرية ومنظمات المراسلين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية أهمية كبيرة جدا.

يحاول علماؤنا التقليل من فكرة المعرفة لتكون أى مادة بالنسبة للاقتصاد السوق الرأسمالى: فيزياء، كيمياء، أحياء، رياضيات علوم الحاسب الآلى، الإدارة والتسويق، لذلك فقيمة المعرفة تعرف بسوق المعرفة، الذى يمثله فى الوقت الراهن الشبكة العالمية الإنترنت، فبالنسبة لنظرية مجتمع المعرفة، الإنترنت سوق معرفى غير محدود وهو مفتوح لجميع من هو على اطلاع بلغة المعرفة المستخدمة، لذلك فالفجوة المعرفية من وجهة النظر السائدة ليست ناتجة من اختلال وظيفى تنظيمى فى النظام الحالى رجع المنطق غير المتساوى والمستبعد والمخصص للنظام، ولكنه راجع لحقيقة هى أن أولئك الذين تم استبعادهم أو تهميشهم فشلوا فى تبنى وجهة نظر أخرى.. ومن ثم يمكن القول بأن الفجوة المعرفية تعكس الظلم الذى اعتبر كأمر طبيعى وحتمى بين الأفراد، وإن كان من الصعوبة دعم هذه الأسطورة.

الالتزام من أجل قصة العالم

لا ريب في أنه، وفي ضوء العالمية والانفتاح على النظرة المتكاملة للحياة والعالم، يجب على الجامعات إلزام نفسها لقصة المجتمع الإنساني في العشرين السنة القادمة، وهذه القصة يجب أن تكون مبنية على المقترحات الثلاثة الآتية:

- أولوية المعرفة العلمية في خدمة حق جميع البشر في العيش بكرامة ولجميع ٨ مليارات إنسان سيعيشون على الأرض بحلول عام ٢٠٢٠؛ الأمر الذي يعنى أن جميع علومنا والتكنولوجيا التي نعرفها يجب أن تطور بحيث يكون كل فرد قادراً على الحصول على ماء شرب نقي صالح للشرب، الوجبات الرئيسية، السكن النظيف، الصحة، التعليم والمعلومات بحلول عام ٢٠٢٠.

- الاعتراف بأن المعرفة العلمية سلعة إنسانية مشاعة يجب أن تتاح للجميع، لذلك فإنه ينصح في هذا المجال بإجراء تعديل جذري للمبادئ المتعلقة بقانون كحقوق الملكية الفكرية، ففي هذا الإطار يتم إعادة تحديد مجالات وحدود الملكية الفكرية للمؤلف والملكية الفكرية التجارية والملكية الفكرية الصناعية، فالنموذج المستخدم الآن في هذا المجال يتيح الفرصة التي ترتكب في منتجات الأرض والمنتجات المتعلقة بالحياة والسلع الأساس التي تحتاجها البشرية، ففي هذا المجال يمكن القول بأن المبادرة التي اتخذتها إم أي تى لتحرير برنامجها للتعليم عن بعد من قانون الملكية الفكرية، يجب أن يقابل بترحيب إيجابي من الجميع، كذلك ينبغي دعم الحركة الحرة للبرامج الحاسوبية.

- وضع قيود على استغلال الموارد العالمية، فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتضمن إنتاجاً واستهلاكاً أكثر بأقل التكاليف، ولكن تضمن استغلالاً واستهلاكاً أقل، إن المصطلحات مثل الاقتصاد في الإنفاق والتأني والمشاركة من أجل حياة أفضل يجب أن تسود وتتنصر على مصطلحات الإنتاجية والنمو والسرعة والاستيلاء الخاص والمنافسة.

ليس من السهولة وضع المقترحات الثلاثة سالفه الذكر حيز التطبيق، وهي: حق الحياة لكل شخص، تشجيع ودعم السلع الأساسية في العالم والحكمة في التعامل مع

قضايا التنمية، ولا هي أيضاً ضرب من المحال؛ فالجامعات لديها ما يكفى من الأدوات والإمكانات؛ وخاصة ما يتعلق بالطاقة المتوافرة فى أحلام ورغبات وحماسة طلابها فى القيام بتلك المغامرات بتطبيق المقترحات المذكورة، فالطلاب ليسوا فى الجامعات لتدريبهم ليكونوا مستعمرين جدداً للعالم، ولكن ليتعلموا كيف يصبحون مواطنين مثل جميع الآخرين، وكيف يعيشون متعاونين مع الآخرين باحترامهم للأجيال السابقة (أمر مهم جداً) واحترامهم للأجيال القادمة وحقهم فى العيش بكرامة، فإذا لم تقم الجامعات بهذا.. فلا غرابة إذا ما وجدنا أن الظلم والعنف والحرب بقيت أنماطاً أصيلة من السلوك الإنسانى.